

Distr.: General  
21 October 2019

الجمعية العامة



الدورة الرابعة والسبعون

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة: متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

قرار اتخذته الجمعية العامة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (A/74/L.3)]

٣/٧٤ - الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

إن الجمعية العامة،

تعتمد الإعلان السياسي الذي أقره الاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩:

الإعلان السياسي للاجتماع الرفيع المستوى لاستعراض التقدم المحرز في معالجة أولويات الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)

١ - نحن، رؤساء الدول والحكومات، والوزراء والممثلين الساميين، المجتمعين في الأمم المتحدة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩ لاستعراض تنفيذ إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية



(مسار ساموا)<sup>(١)</sup>، نؤكد من جديد التزامنا بتعزيز التعاون مع الدول الجزرية الصغيرة النامية والدعم المقدم لها في سياق التنمية المستدامة، بما يتماشى مع استراتيجياتها وأولوياتها الإنمائية الوطنية.

٢ - ونؤكد من جديد أن مسار ساموا إطار رئيسي قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تستند إلى برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٢)</sup> واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية<sup>(٣)</sup>. ويتسق مسار ساموا مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠<sup>(٤)</sup>، بما يشمل خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية<sup>(٥)</sup>، ويتماشى مع إطار سندياي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠<sup>(٦)</sup>، والخطة الحضرية الجديدة<sup>(٧)</sup> واتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ<sup>(٨)</sup>.

٣ - ونسلم ونرحب بمظاهر الملكية والقيادة والجهود الكبيرة التي تبديها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بدعم من المجتمع الدولي، في النهوض بتنفيذ مسار ساموا، ونرحب بالنجاحات المتحققة والتقدم المحرز حتى الآن.

٤ - ونؤكد من جديد أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تشكل حالة خاصة من حالات التنمية المستدامة ونجدد تضامننا معها، في سياق استمرارها في مواجهة التحديات المصاحبة للناشئة، على وجه الخصوص، من بعدها الجغرافي، وصغر حجم اقتصاداتها، وارتفاع التكاليف والآثار الضارة لتغير المناخ والكوارث الطبيعية. ونشعر بالقلق بصفة خاصة من أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يحقق مستويات عالية مستدامة من النمو الاقتصادي، لأسباب تعود جزئياً إلى أوجه ضعفها في مواجهة الآثار السلبية المستمرة للتحديات البيئية والصدمات الاقتصادية والمالية الخارجية.

٥ - ونسلم بأن مبدأ الملكية الوطنية يتسم في جميع البلدان بأهمية أساسية لمسئولتنا المشتركة نحو تحقيق التنمية المستدامة. ونجدد التزامنا بتنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا على نحو ما يلزم لتحقيق التنمية المستدامة بجميع أبعادها.

٦ - ونسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تصارع آثار الكوارث.

(١) القرار ١٥/٦٩، المرفق.

(٢) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.94.I.18 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) تقرير الاجتماع الدولي لاستعراض تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، بورت لويس، موريشيوس، ١٠-١٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.05.II.A.4 والتصويبان)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٤) القرار ١/٧٠.

(٥) القرار ٣١٣/٦٩، المرفق.

(٦) القرار ٢٨٣/٦٩، المرفق الثاني.

(٧) القرار ٢٥٦/٧١، المرفق.

(٨) انظر FCCC/CP/2015/10/Add.1، المقرر ١/م-٢١، المرفق.

- ٧ - ولا يزال القلق يساورنا بوجه خاص إزاء التأثيرات المدمرة لتغير المناخ، مثل الظواهر الجوية القسوى، والظواهر البطيئة الحدوث وتزايد تواتر ونطاق وشدة الكوارث، بسبب أوجه الضعف التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ٨ - ونؤكد على أوجه التآزر بين تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس ونلاحظ بقلق الاستنتاجات العلمية الواردة في التقرير الخاص المعنون "الاحترار العالمي بمقدار ١,٥ درجة مئوية" الصادر عن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.
- ٩ - ونسلم بضرورة تعزيز التعاون الدولي في مجال التنمية والتصدي للاتجاه العام النازل في المساعدة الإنمائية الرسمية في الآونة الأخيرة.
- ١٠ - ونهيب بالمجتمع الدولي إلى حشد المزيد من التمويل الإنمائي من جميع المصادر وعلى جميع المستويات من أجل دعم جهود الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ١١ - ونسلم بقيمة الشراكات بوصفها وسيلة لدعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ونلاحظ إنشاء إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية. ونجدد التزامنا بالعمل في شراكات مجدية مع الدول الجزرية الصغيرة النامية.
- ١٢ - ونلاحظ أهمية المحيطات، والبحار والموارد البحرية للدول الجزرية الصغيرة النامية ونعترف بالجهود التي تبذلها لوضع وتنفيذ استراتيجيات لحفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام. ونكرر تأكيد النداء الوارد في الإعلان المعنون "محيطاتنا، مستقبلنا: نداء للعمل"<sup>(٩)</sup> ونشجع على الوفاء بالالتزامات الطوعية المعلنة في سياق مؤتمر الأمم المتحدة لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة ونشير إلى القرار بعقد مؤتمر عام ٢٠٢٠.
- ١٣ - ونشدد على أهمية المفاوضات الرامية إلى وضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام تمشيا مع القرار ٢٤٩/٧٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧.
- ١٤ - ونؤكد على أهمية القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. فالقضاء على الفقر هو أكبر تحد يواجهه العالم وشرط لا بد من تحقيقه لتحقيق التنمية المستدامة، وهو كذلك هدف من الأهداف الرئيسية لخطة عام ٢٠٣٠ فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية الأخرى.

### التقدم المحرز والثغرات والتحديات

- ١٥ - نحن ندرك أن للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والإعمال الكامل لحقوق الإنسان للنساء والفتيات أثر تحويلي ومضاعف على التنمية المستدامة وأنها قوى محركة للنمو الاقتصادي في الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويمكن للنساء أن يشكلن عناصر قوية للتغيير. ونلاحظ الجهود المبذولة حاليا في الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما في ذلك التمكين

(٩) القرار ٣١٢/٧١، المرفق.

الاقتصادي، والمشاركة والقيام بأدوار قيادية بشكل كامل وعلى قدم المساواة مع الرجل ومن أجل وضع حد للعنف الجنساني، وندعم تلك الجهود.

١٦ - ونلاحظ أوجه التقدم الذي يجزئه العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية في الإدماج الاجتماعي، ولكن يساورنا القلق من استمرار الفقر، والبطالة، وعدم المساواة والإقصاء في التأثير في الأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة أكثر من غيرهم.

١٧ - ونسلم بالجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية في تعزيز مجتمعات شاملة للجميع يسودها السلام والرخاء ومجتمعات محلية آمنة في مساراتها نحو تحقيق التنمية المستدامة.

١٨ - وندرك الحاجة إلى الوقاية من الأمراض المعدية والأمراض غير المعدية والكشف عنها ومعالجتها. ونشعر بالقلق من أن هذه الأمراض والتأثيرات المتصلة بالصحة الناجمة عن الكوارث تهدد تقديم الرعاية الصحية الجيدة النوعية والمتيسرة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٩ - ونسلم بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تواجه تحديات كبيرة في إمكانية الحصول على ما يكفي من التمويل الميسور التكلفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة، بالتزامن مع نمو مداخيلها. ونسلم أيضا بضرورة وضع منهجيات تراعي بشكل أفضل الواقع المعقد والمتنوع للبلدان المتوسطة الدخل، على النحو المبين في خطة عمل أديس أبابا.

٢٠ - ونحن لا نزال ملتزمين بمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على مواصلة استكشاف الأدوات والآليات المالية المبتكرة، مثل عمليات مبادلة الديون بالتنمية، وعمليات مبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ، والسندات الزرقاء أو الخضراء وغير ذلك من الأدوات والآليات، واضعين في اعتبارنا على الدوام ضرورة تخفيف أعباء الديون بغية تحسين إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل.

٢١ - ونؤكد من جديد أن المشاركة الناجحة في التجارة الدولية هي محرك أساسي للنمو الاقتصادي المستدام والتنمية المستدامة. ويساورنا القلق من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه تحديات في المشاركة في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

٢٢ - ونعترف بأن التحويلات المالية تمثل مصدرا رئيسيا من مصادر التمويل الخارجي في العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويساورنا القلق من أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تواجه عقبات كبيرة تعوق تدفق التحويلات المالية وإمكانية الوصول إليها، بما في ذلك التكاليف، والسياسات وإمكانية الاستفادة من علاقات وخدمات المصارف المراسلة.

٢٣ - ونسلم بالتحديات التي تنطوي عليها المرحلة الانتقالية والتي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت أو هي على وشك الخروج من فئة أقل البلدان نمواً ونشعر بالقلق إزاء تلك التحديات. ولا نزال نضع في اعتبارنا أن خروج البلدان من تلك الفئة يجب ألا يعرقل تقدمها في مجال التنمية. ونشدد على الحاجة إلى وضع وتنفيذ استراتيجية انتقالية مجدية متعددة السنوات لتيسير خروج كل دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية من فئة أقل البلدان نمواً، بدعم من المجتمع الدولي عند الاقتضاء، والتخفيف، في جملة أمور، من الأضرار الناجمة عن فقدان الممكن للتمويل بشروط ميسرة، والحد من مخاطر مراكمة أعباء ثقيلة من الديون وضمان الاستقرار المالي على صعيد الاقتصاد الكلي.

٢٤ - ونؤكد على أهمية تمكن الدول الجزرية الصغيرة النامية من الحصول على الطاقة الحديثة والمستدامة والموثوقة والميسورة التكلفة. ونرحب بجميع المبادرات، مثل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة ومبادرة الطاقة المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية (SIDS DOCK)، الرامية إلى دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في استغلال إمكانات الطاقة المتجددة المتوافرة فيها بصورة كاملة، وتحسين كفاءة الطاقة وتقليل الاعتماد على مصادر الطاقة المستوردة، مع ملاحظة الدور الذي تؤديه مصادر وتكنولوجيات الطاقة المناسبة في مزيج الطاقة، وندعو إلى المزيد من العمل وتعزيز الدعم المقدم.

٢٥ - ونثني على الجهود الجارية التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية لإدخال تحسينات على الربط عن طريق وسائل النقل. ونسلم بالدور الهام لوسائل النقل المستدامة في تعزيز أوجه التآزر بين السياسات، وتيسير التجارة، والربط بين البنى التحتية، والتعاون المالي والتبادل بين الشعوب، وهي مجالات أساسية لتحقيق التنمية المستدامة.

٢٦ - ونذكر أن الحد من مخاطر الكوارث أمر أساسي للنهوض بالتنمية المستدامة، بجميع أبعادها، وتعزيز قدرة المجتمعات على المواجهة، ونلاحظ أن العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية لا يزال يعاني من العواقب الوخيمة للكوارث، بما في ذلك، في جملة أمور، حدوث خسائر فادحة في الأرواح، وتدمير التنوع البيولوجي والبنى التحتية، والتنقل البشري الناجم عن الكوارث والأخطار التي تهدد الأمن الغذائي والتغذية.

٢٧ - ونسلم أيضا بمختلف نهج التصدي لتغير المناخ، بما فيها النهج القائمة على النظم الإيكولوجية، في إطار استراتيجيات عامة تعتمد على الدول الجزرية الصغيرة النامية للتكيف، والحد من مخاطر الكوارث والقدرة على الصمود في مواجهة الآثار الضارة لتغير المناخ.

٢٨ - ونكرر تأكيد ضرورة تحسين جمع البيانات والتحليل الإحصائي، بما في ذلك البيانات المصنفة والعالية الجودة، لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحسين أعمال التخطيط والرصد والتقييم المتعلقة بتنفيذ مسار ساموا، وخطة عام ٢٠٣٠ ومرصد إطار سندي.

٢٩ - ونسلم بأن العلم والتكنولوجيا والابتكار عوامل مساعدة وقوى محركة لازمة لتحقيق التنمية المستدامة، ونؤكد من جديد في هذا الصدد التزامنا بدعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على التكنولوجيات الملائمة والموثوقة والميسورة التكلفة والحديثة والسليمة بيئيا بشروط متفق عليها.

### دعوة إلى اتخاذ إجراءات

٣٠ - بعد أن لاحظنا التقدم الذي تحرزته الدول الجزرية الصغيرة النامية والتحديات التي تواجهها في تنفيذ مسار ساموا، نحث على اتخاذ الإجراءات التالية لمواصلة النهوض بأولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية:

- (أ) تدابير محددة الأهداف من أجل القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده، بما في ذلك الفقر المدقع. وتنفيذ نظم وتدابير مناسبة على الصعيد الوطني لتوفير الحماية الاجتماعية للفقراء والضعفاء؛
- (ب) رعاية وإنشاء وتوسيع المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في الدول الجزرية الصغيرة النامية، مع مراعاة الأولويات الإنمائية والظروف والتشريعات الوطنية؛

- (ج) تعزيز الاستثمارات في مجال العلم والتكنولوجيا في الدول الجزرية الصغيرة النامية كوسيلة لتحفيز الابتكار ومباشرة الأعمال الحرة؛
- (د) زيادة الاستثمارات اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي والتنوع، بما في ذلك في الاقتصادات القائمة على المحيطات والصناعات الإبداعية والثقافية، لاستخدامها وسيلة للحد من قابلية التضرر من الكوارث وبناء القدرة على الصمود؛
- (هـ) تشجيع المؤسسات المعنية على استخلاص الدروس من الجهود التي يبذلها كلٌّ منها لمعالجة الظروف المتنوعة في كل بلد، وعلى تحسين إدارة العمليات الانتقالية وعمليات الخروج من فئة أقل البلدان نمواً. ومع التسليم بأن المساعدة الإنمائية الرسمية ينبغي أن تواصل التركيز على البلدان الأكثر احتياجاً، نخطط علماً بالرغبة في إجراء تحليل أوسع نطاقاً لتدابير جديدة للتمويل بشروط ميسرة والتقييمات المتعددة الأبعاد انطلاقاً من التجارب الحالية فيما يتعلق بالاستثناءات من شروط الأهلية، من أجل معالجة أوجه القصور التي تعترى تقييم التنمية وجاهزية الخروج من فئة أقل البلدان نمواً بالاستناد إلى الدخل وحده؛
- (و) دعم تعزيز القدرات المؤسسية الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية على الحصول على تمويل التنمية المستدامة، بما في ذلك المنح، والتمويل بشروط ميسرة، وتمويل الإغاثة في حالات الحوادث المناخية والكوارث، من أجل كفالة حلول التمويل الفعالة والمصممة خصيصاً للبلدان. ونحن لا نزال ملتزمين باستكشاف مصادر مبتكرة ومستدامة للتمويل من القطاع الخاص، بما في ذلك السندات الزرقاء والخضراء وسندات الشتات المصممة خصيصاً للظروف المحددة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ز) تعزيز البيئة التمكينية المناسبة للتغلب على العقبات التي تحول دون تدفق التحويلات المالية والوصول إليها؛
- (ح) تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على المشاركة بفعالية في النظام التجاري المتعدد الأطراف؛
- (ط) زيادة وتنمية الشراكات الحقيقية والدائمة مع جميع أصحاب المصلحة على المستويات الوطني والإقليمي والدولي التي تتبع معايير سمارت (SMART) لإقامة الشراكات مع الدول الجزرية الصغيرة النامية؛
- (ي) تعزيز النظم الإحصائية الوطنية والإقليمية والقدرة على الرصد والتقييم الفعالين لتنفيذ مسار ساموا وخطة عام ٢٠٣٠؛
- (ك) مواصلة إدماج منظور جنساني في المجالات ذات الأولوية للتنمية المستدامة، وتعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة ومشاركة المرأة الكاملة والمتساوية والفعالة في جميع الميادين والقيادة على جميع مستويات اتخاذ القرار، والقضاء على جميع أشكال التمييز والعنف ضد النساء والفتيات، وتعزيز وحماية حقوق الإنسان لجميع النساء والفتيات؛
- (ل) تهيئة البيئة المؤاتية اللازمة لتيسير وجذب الاستثمار المباشر والتمويل الأجنبي، ودعم قدرات الدول الجزرية الصغيرة النامية في هذا الصدد؛
- (م) تعزيز التعاون، والقدرات والاستثمار في مجال إدارة مخاطر الكوارث في القطاعين العام والخاص؛

(ن) النظر في بيئة التمويل والدعم فيما يتصل بالكوارث بهدف الوضع الممكن لمنتج طوعي ومحدد الهدف يتمثل إما في صندوق أو آلية أو أداة مالية لحالات الكوارث، يُنسَّق مع الآليات القائمة ويكون مكملا لها، لمساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في إدارة مخاطر الكوارث وإعادة البناء بشكل أفضل بعد الكوارث؛

(س) تعزيز النظم الصحية الوطنية للوقاية من الأمراض المعدية وغير المعدية وكشفها والاستجابة لها وكذلك تحسين قدرة النظم الصحية على المواجهة، بما في ذلك من خلال إدماج التكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث وإدارتها في جميع الأنشطة المتصلة بالصحة؛

(ع) مواصلة تعزيز النظم الغذائية المستدامة ومكافحة جميع أشكال سوء التغذية، بما في ذلك نقص التغذية والسمنة، بغية ضمان الأمن الغذائي، وتحسين التغذية وتعزيز النظم الغذائية وأنماط الحياة الصحية؛

(ف) تعزيز التعاون الإقليمي والدولي، والمبادلات والاستثمارات في التعليم الرسمي وغير الرسمي، بما في ذلك التدريب والمهارات في المجالين التقني والمهني، ومواصلة تعزيز النظم التعليمية الوطنية لضمان التعليم العالي الجودة والشامل للجميع، من أجل تمكين التنمية المستدامة ودعمها؛

(ص) اتخاذ إجراءات عملية عاجلة وطموحة، بما يتماشى مع اتفاق باريس، لمواجهة تهديد وتأثير تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ق) التجديد المناسب من حيث التوقيت والمدار جيدا والناجح لموارد الصندوق الأخضر للمناخ من أجل المساهمة في تحول النموذج نحو مسارات التنمية القائمة على تخفيض معدلات انبعاث الكربون والتكيف مع تغير المناخ؛

(ر) تعزيز التفاهم، وتقوية الحوار وتحسين العمل والدعم فيما يتعلق بتجنب الخسائر والأضرار والتقليل منها إلى أدنى حد ومعالجتها، بوسائل منها آلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ؛

(ش) اتخاذ إجراءات عاجلة لمعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، بما في ذلك ما يتعلق منها بارتفاع مستوى سطح البحر والظواهر الجوية القصوى، التي لا تزال تشكل خطرا كبيرا على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وتمثل للعديد منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان بعضها لأقاليمها، وكذلك من خلال الأخطار التي تهدد توفر المياه والأمن الغذائي والتغذية؛

(ت) تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية للتخفيف من الآثار الضارة لتغير المناخ والتكيف معها من خلال نهج متنوعة، مثل النهج القائمة على النظم الإيكولوجية والحلول المستمدة من الطبيعة، من دون المجازفة بالقدرة على تحمل الدين عن طريق القيام، في جملة أمور، باستكشاف آليات من قبيل مبادرات مبادلة الديون المماثلة لمبادرة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لمبادلة الديون بإجراءات التكيف مع تغير المناخ؛

(ث) التصدي من خلال اتباع نهج ابتكارية لمختلف أنواع النفايات، بما في ذلك، في جملة أمور، النفايات البلاستيكية والنفايات الكيميائية والقمامة البحرية التي تدار بصورة سيئة، بما يشمل القمامة البلاستيكية واللدائن الدقيقة؛

(خ) تطوير التكنولوجيا والسياسات المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات وتكييفها ونقلها من أجل منع ومكافحة التصحر وتدهور الأراضي والجفاف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، ومن أجل تعزيز تبادل المعارف، بما في ذلك المعارف التقليدية، وبناء القدرات وتبادل التكنولوجيات وفقا لشروط متفق عليها.

٣١ - وندعو:

(أ) جميع كيانات منظومة الأمم المتحدة لمعالجة الأولويات المتصلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية وإدماجها في الخطط الاستراتيجية وخطط العمل الخاصة بكل منها، وفقا لولاياتها؛

(ب) منظمة الصحة العالمية إلى القيام على وجه السرعة بدعم تنفيذ القرارات ذات الصلة، تمشيا مع تنفيذ الأهداف المتعلقة بالصحة المحددة في مسار ساموا، وندعو سائر الوكالات المتخصصة والصناديق والبرامج ذات الصلة لتنسيق وتعزيز المبادرات الرامية إلى معالجة المشاكل الصحية المستمرة والمستجدة في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ج) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية إلى مواصلة دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تعزيز القدرات المؤسسية والتقنية فيما يتعلق بالتوسع التجاري والقدرة التنافسية، بناء على طلبها، مع مراعاة الأولويات الإنمائية والظروف والتشريعات الوطنية؛

(د) الكيانات ذات الصلة في منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمصارف الإنمائية الدولية والإقليمية إلى الاستمرار بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على طلبها، للتصدي للتحديات ذات الصلة بالمياه والصرف الصحي الواردة في مسار ساموا عن طريق تعزيز مبادرات المساعدة التقنية القائمة تمشيا مع ولاياتها؛

(هـ) لجنة السياسات الإنمائية إلى إيلاء الاعتبار الواجب لأوجه الضعف الخاصة التي تنفرد بها الدول الجزرية الصغيرة النامية وهي تواصل الرصد المنتظم، إلى جانب حكومات الدول الجزرية الصغيرة النامية التي خرجت من فئة أقل البلدان نموا، للتقدم الذي تحرزه هذه الدول، مع التطلع إلى نتائج الاستعراض الشامل الجاري لمعايير التصنيف في فئة أقل البلدان نموا، الذي سيختتم في الجلسة العامة القادمة للجنة، في عام ٢٠٢٠؛

(و) مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة، وفقا لولاياتها، إلى دعم الجهود التي تبذلها الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على طلبها، في مكافحة الجريمة والعنف العابرين للحدود الوطنية، بما في ذلك الاتجار بالمخدرات والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، مع مراعاة الظروف المتنوعة للدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ز) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وسائر كيانات منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة إلى دعم التنفيذ الكامل والفعال لبرنامج العمل العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في الدول



الجزرية الصغيرة النامية وتقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية لتعزيز قدرتها المؤسسية والتقنية على النهوض بإنتاج الأغذية المحلي المستدام والقادر على مواجهة؛

(ح) المؤسسات والصناديق والمرافق ذات الصلة إلى القيام، عند الاقتضاء، باستعراض أدوات التمويل التي تستخدمها بغية تحقيق أقصى قدر من إمكانية الوصول والفعالية والشفافية والجودة والتأثير، في سياق بيئة تمويل معقدة تطرح تحديات على الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(ط) برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مواصلة تعزيز الدعم المقدم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك من خلال البرامج المخصصة؛

(ي) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى مواصلة تقديم الدعم إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية، بناء على طلبها، بما في ذلك من خلال تنفيذ وضع السياسات والبرامج؛

(ك) الأمين العام، في حدود الموارد المتاحة وبالتشاور مع الدول الأعضاء، إلى تحديد المجالات ذات الأولوية في مسار ساموا التي لا تغطيها أهداف التنمية المستدامة أو إطار سندي، والقيام فوراً، في حال تحديد أي من تلك المجالات، بوضع الأهداف والمؤشرات لتلك المجالات ذات الأولوية مع كفاءة أوجه التكامل والتآزر وتجنب الازدواجية، من أجل تعزيز الرصد والتقييم، ومع ملاحظة العمل الذي يقوم به مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نمواً والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع مجموعة أدوات لاتباع نهج منسق في تنفيذ مسار ساموا ككل؛

(ل) الأمين العام إلى تعبئة الموارد، من جميع المصادر، والمضي في تلبية الاحتياجات الناشئة عن اتساع نطاق الولايات المسندة إلى وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ومكتب الممثلة السامية، بما في ذلك، في جملة أمور، إطار الشراكة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وشبكة جهات التنسيق الوطنية للدول الجزرية الصغيرة النامية وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

الجلسة العامة ١٤

١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩